



بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

۱۳۳۵ قمری

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: معنی المطالب فی تحقیق المذهب
مؤلف: علامه علی (حسن بن یوسف بن مطهر)
موضوع: ...
شماره قفسه: ۴۷۰۵۵

شماره ثبت کتاب: ۶۲۸۱۷
۵۰۱۴
ت - ۵۰

بازدید شد
۱۳۸۲

مجلس - فهرست شده
۴۷۵۵

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

۱۳۵۵ خ

۵۰۸۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: منطق المطلب فی تحقیق المذهب

مؤلف: علامه حلی (حسن بن یوسف بن مطهر)

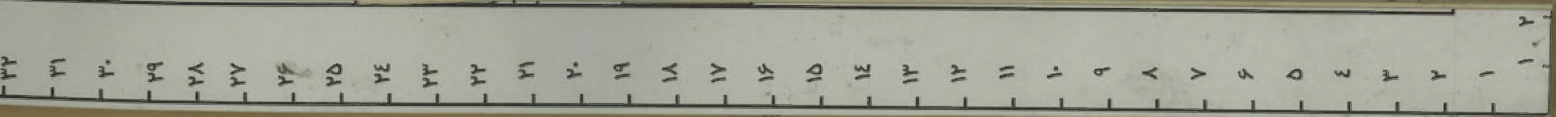
موضوع: منطق

شماره ثبت کتاب: ۶۲۸۱۷

۵۰۱۴

ت - ۸۰

بازدید شد
۱۳۸۲



کتابخانه مجلس شورای ملی

۴۷۵۵

بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

۱۳۳۵ قمری

۵۰۸۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: فتی المطلب فی تحقیق المذهب

مؤلف: علامه علی (حسن بن یوسف بن مطهر)

موضوع: ...

شماره قفسه: ۴۷۵۵

شماره ثبت کتاب: ۶۴۸۱۷

۵۰۱۴

ت - ۸۰

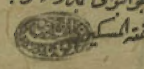
بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

۴۷۵۵

كتاب الشرف السني
 المؤلف من قبل الامام فاضل العلماء الاعظم الشيخ
 المعين العلامة ابن خلدون
 مطبوع في المطبعه
 الجزء الرابع
 سنة ١٢٥٠
 في شهر ربيع الثاني

مكتبة
 دار
 الكتب
 القاهرة
 ١٩٢٠

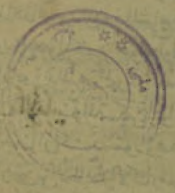


مكتبة
 دار
 الكتب
 القاهرة
 ١٩٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

مجلس علمیه
مجلس علمیه
مجلس علمیه

الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين
الطاهرين





في شرح الحقن الرحيم ربي ربي ولا تعسر وجهي بالخبر

الحمد لله المختص فلا يبلغ مدحه الحمادون المفعول المحض في العبادون الكرم فلا يحصى كرمه
 المحاسن والكمال في ذاته وصفاته فلا يقدر على ادراكه المجهدون القديرون فلا يأتى سواه الباقى
 عده القادر على كل شيء من غير ان يحد له العاقل مخلوق من دونه تحت جناحه يحمي به على ارضه
 البنا وشكره على نواله تكريمه علينا ونسبته من نعم الخيام ونسبته من عطاءه العظام والصفوة
 اشرف النفوس الزكية واعظم الذوات المقدسة خصوصاً على سيدنا محمد المصطفى وعنه يرحم
 صلوة بآية اليوم الدين مستمرة على الدهور والسنين وسلم عليهم اجمعين **باب** في بيان
 اوجده الاشياء بعد عدمه بمقتضى اداة وتوحيدها بحسب عادته في انشاء وتوحيدها في الكمال وتوحيدها
 بالاشياء والاقوال وافقت الحكمة الالهية والغبية الالهية في انشاء الانسان على غير من الوجوه والاشياء
 وتفضلت على جميع المراتب العنصرية بما اودع فيه من العقل والادراك الفارق بين تشابهها من الامور والاشياء
 ادراكه على تمام الدهور كما كان مقتضى الحكمة الالهية تميم هذا التكامل وحصيل هذا الشرف على التبع
 وكان ذلك انما يتبعه ويحصل به العلم بكل حقيقة لا حصر له بالحوال في هذا الطريق وكل العلم به على
 التحقيق ولما كان الانسان مطبوعاً على النسيان ويجهل على الغفان كان من مقتضى الحكمة تذكيره بالاشياء
 المقرونة بالانقضاء المشفوع بالاستعداد لتجديد الذاكرة من الاشياء على مقتضى حكمته وسن السنين
 لطيفه لحقيقته ثم لما كان الوصول الى معرفة الشرائع على كل احد متعذراً والوقوف على مقاصد السنن متعزلاً
 لاجرام وجلبه على بعض المكلفين بقوله ولولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولما
 لطفاً تعالى لنا بالحيث في الشريعة المجردة والملمة الاحدية على الحق الطابق واخذها او اكلها الملائكة
 واوتوها وهي طريقة الامامية المتكئين بالاقوال الالهية المعصومين من الزلل في القول والعمل
 الله عليهم اجمعين احبنا ان نكتب دستوراً في هذا الفن يحوى على مقاصد ويشتمل على ايراد ما في
 الابحان والاختصاصات من النظم والاشارة الى الاماكن مع ذكر الخلاف في الواقع بين اصحابنا والاشارة الى ما
 المتأخرين المشهورين مع ذكر ما يمكن ان يكون مجمعه لكل فريق على وجه التحقيق وقد وثقناه بمقتضى
 في بعض ما ذهبوا اليه من لطفاً الله تعالى ان يكون هذا الكتاب بعد التوفيق لاكماله انفع من غيره
 اولاً في دفع الخلاف في الواقع بين المسلمين الاصحاب والتابعين والفقهاء المتأخرين ومجموع المصنفين في علم
 الدين والمتأخرين مع ذكر جميع الرد على الفاسد منها وما اثارها فيما شتمه على المسائل الفقهية
 الاصلية والفريقية على وجه الاختصار وكان هذا الكتاب انفع عن غيره من الكتب في دفع هذا
 على ايم قواعدها في الموضوعات القديمة ومقدمات **الاول** في ذكر الغرض من هذا العلم والحاجة
 اليه قد بينا في كتابنا العقيدة ان الله تعالى انما ناضل الاشياء المحكمة المشقة لغرض غاية لا غرير والاعمال

كما انه بعض من التحصيل له ولا شك ان اشرف الاجسام السفلية هو نوع الانسان فالغرض من انما في علمه لا يمكن
 يكون الغرض منه حصول شرفه فان ذلك انما يقع من الخارج او بالجاهل تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً فلا بد ان
 يكون هو الغرض ولا يجوز عوده اليه تعالى لا يستغناء به ولا بد وان يكون عالماً بالقديم لما يحتاج اليه الشافعيون
 في الحقيقة فيحتاجون الى العلم بالقديم يستبان بطلان على اسم المنفع فهو كسرها ومثل هذا الغرض لا يمكن ان
 يكون غاية في حصول هذا الخلق ولا شرف خصوصاً مع انقضاء وتوحيده بالامام المتشاكفة فلا بد وان يكون الغرض
 اثره باق في المتأخرين كما كان ذلك المنفع من اعظم المطالب وافضل المقاصد لكن بمثل ذلك الحكم لا يمكن ان
 يحصل بالاستغناء وذلك لا يكون الا بالعلم في هذه الدار المبسوقة بحصيل كفة العمل المشتمل عليه هذا العلم
 ذلك من اعظم المتأخر في هذا العلم والحاجة اليه ماسة جداً فالحصول لهذا الغرض والتغنى عن الغالب بالعلم **الاول**
 في شرح هذا العلم اعلم ان العلوم قد تقدم بعضها على بعض اما تقدم موضوعاتها او تقدم غاياتها او تقدم اركانها
 مباديها العلوم المتأخرة والامور لا تيسر هذا موضوع ذكرها والحق عند كل واحد من هذه المبادي من غير ان
 الذات وذلك لانفقارة الى سائر العلوم واستغناءها عما لا يشرع في الكلام فلا يرد هذا العلم باحثة كفة
 التكليف وهو لا شك مسبوقة بالبحث عن معرفة التكليف والتكليف وما لا يشرع في علم اصول الفقه نظاماً لا يرد
 ليس ضرورياً بل لا بد من الاستعداد لاصول الفقه متكاملاً بما لا يفيده ذلك الاستعداد وهذا الاعتراف
 كان مشاعراً من علم المنطق المتكديسان فساد الطريق وحقها واما الفقه والنحو والمصرف فلان يبادى هذا العلم
 انما هو القرآن والسنة وغيرهما ولا شك ان القرآن والسنة عربيان فمقتضى تقديم البحث في اللغة والنحو
 على البحث في هذا العلم فلهذا العلوم التي تحتاج هذا العلم الى تقديم معرفة **الفقه** التي هي موضوع هذا العلم وحيث
 وسائله اعلم ان كل علم على الاطلاق لابد وان يكون باحثاً في امور لاحقة لغيرها وفي تلك الامور ما لا
 ذلك العلم وذلك العلم موضوعه ولا بد له من مقدمات يتوقف الاستعداد عليها ومن بقولنا موضوعه
 ومقدماته اركان وتسمى للتباحث بالمبادئ ولما كان الفقه باحثاً في الوجوه والادب والامانة والكفاية
 والخبر والمحنة والبيان لا من حيث هي خواص لافعال المكلفين لاجرم كان موضوع هذا العلم هو افعالهم
 من حيث الاختصاص والخبر ومبادئ المقدمات التي يتوقف عليها ذلك العلم كالمعان والاحكام والاجماع
 التي يتوقف عليها ذلك العلم ومبادئ المطالبات الشرعية التي تشمل عليها علم الفقه **الفقه** **المقدمة** في
 هذا العلم لا يمكن تحديده علم من العلوم الا بالاختصاص الى ما يتعلقه لدخول الاثبات فيه وهو فاسد واستشهاده
 في اللغة هو العلم واما في الاصطلاح فهو عبارة عن العلم بالاحكام الشرعية الفرعية مستقلاً الى الدلالة
 وقد بينا في اصول الفقه شرح هذا الحد على الاستقصاء **الفقه** **المقدمة** في شرح هذا العلم واجابته
 علمه المعقول والمقول اما المعقول فهو ان معرفة التكليف واجبة ولا ريب في تكليفه بالاطلاق ولا ريب
 بحصيل هذا العلم قطعاً وما لا يتم الواجب الا به يكون واجباً فيكون حصيل هذا العلم واجباً واذا المتفق

من حيث هي

تفعله تعالى فلا يفتن من علمه فيمنع طائفة يستحقوا الدين وليندوا قومهم اذا رجعوا اليهم ليعلموا يحذرون
الفصل الثاني في بيان حيل هذا العلم واجبا على الكفاية ويبدل عليه ما تقدم من القرآن فانه دل على وجوب الشفعة
على الطائفة من كفايته ولو كان واجبا على الاعيان لكان واجبا على كفايته ولا اصل لعدم الوجوب على
الاعيان بل الوجوب على الكفاية ولا ان الوجوب على الاعيان ضرر عظيم وهو في غنى عما قلنا **الفصل الثالث** في بيان ان
على اقسام ثلثة بالنسبة الى العلم احدها الذي هو الاصل والمستقط له والمظهر لكونه والمآل على خلافه
وكنا نحاط في ذلك العلم والمبتدع له وهذا القسم اشرف اقسام واعلاها وثانيها من كان مرتبة دون هذه
وضعه من العلم انقص من خط الاول وكان سبعة وكان فم يارد عليه من العلوم المنقولة عن الاول ويحصل
ارادة الاول ولهذا القسم اتم شرف الاول وثانيها من يضر من هاتين المراتبين ولم يضر واحد من المقاييس
وهو الثالث من اننا وهم في الحقيقة ينقسمون قسمين الاول من اعطى درجة العلم وهم المجاهدون وثانيهم
الروعي اعطى الحجة لهم وجعلهم بدرجة العلم وهو الحنفية الثاني من لم ينفذ في ذلك وهم المجاهدون وثانيهم
وهو اشرف من اول هذه المرتبة والى ذلك اشار مولانا امير المؤمنين صلوات الله عليه وسلامه بقوله اننا
ثلثة عالمون في رتبهم على سبيل درجات وهم رعايا على اقل ناع يعلون مع كل رتبة يستضيئون نور العلم
يلجأوا الى رتبته **الفصل الرابع** في بيان ان هذا الطلاق لفظ الشريعة في الامام ابا جعفر محمد بن
الحسن الطوسي قدس الله روحه والمفيد بريد الشرح محمد بن محمد بن النعمان والشيخان وقد يأتي بعض
الاجتراح في الصحيح ونعني به ما كان رواية ثقات تعد ولا يعضها في الحسن ويريد به ما كان بعض رواية
قما في عليه الاصحاب وان يضرهم لفظ التوثيق في بعضها في الموثق ونعني به ما كان بعض رواية غير
الاصحاب كالقطعة والواقعة وغيرهم الا ان الاصحاب شهدوا بالتوثيق له **الفصل الخامس** في بيان ان
على الناس في هذا الزمان الجمل وطاعة الشهوة والغضب والرضى لادراك المعاني القديمة وتركها
الى انفس المعارج العلوية وقتانهم له في ابطال الاخلاق واصنافهم بالاعتقادات الباطلة على الاخلاق
والمنشع على من يستحقه عن رتبهم وطلب نفسه الصعود على رتبهم حتى ايام مدة عن هذا وهو اننا
وثلاثون سنة في نشأته طلب الجمل الحسن والامن قلوبهم من الفساد من الصواب الاخر جلا علينا الطهارة
من فساد هذا العلم على محمد بن بعض الناس رتبة الاخلاق ورغب في الاقتناء وذلك من انفسهم في
الكتابا في بعض من السنة المقدس بها الفاضل اجابا باسم المعلى من السعادة والمخلص من رتبته في الاخلاق
في هذا الكتاب الختوي على المسائل الطيبة والمباحة الدقيقة الشريفة وان كان اصحابنا المقتدون في علمنا
رضوانه عليهم قد وضعوا اسس كل خير ونماذج كل فساد فصوروا اشكال الامام الاعظم المسجود لكرمه والشيخ
الادمية ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه الترفه فانه الواسل منظره انما في اعظم المطالبات
للمجاهدين في نزول بساحة الرضوان فدرس هذا العلم بعد وطبست ماله ونحت براسه ولم يبق الا ما فزون

تأخر عن غيره

الادمية

الا لبقاؤه ولم يعرفوا الامم فزاد ولم يستفتوا الا باقراره ولم يستحقوا الا بالدراسه الا ان اصحابنا المتأخرين
عنه زمام من استنبط بظهره وما لم يثبت في كبره وان كان يدرى الاعتقاد به فوضعا هذا الكتاب الجليل
لشأننا في ايدى الحماوى لئلا يفر هذا مع ان كتابنا هذا لا يجرى عن طائفة حقيقة وباحث عظيم
في شئ من حقائق الدين ولم يسطر قد فطر الا قد بين ما استنبطنا من كونا ونظرا ومن الله تعالى الشاهد
المعز والموفق وان جعل ذلك على الوجه عليه توكلت عليه **الفصل السادس** في بيان ان
على تركه **الفصل السابع** في الطهارة وفيه مقدمة ومقاصد **الفصل الثامن** في بيان ان الاول
في ترتيبها وفي الهيئة النظامية وشرها في الشرح ما يستباح به الدخول في الصلوة واورد على طرفة ازالة
النجاسة وعلى عكسها وضوء الحماض والحراش عن الاول المعنى ما يستباح به الدخول في سبيل الاول
في وقتها فيخرج الا ان المبدأ في الطهارة التي يستباح بها اذا كان لها حال ضرورة وعن الثاني في
طهارة وتعد ردها محمد بن علي الصادق عليه السلام قدنا لما نحن تطهر يوم الجمعة وذكر انه تعالى قال يا
الطاهر فلا ولكن يضاهي الحديث لا يشارك في صدق الوضوء عليه وهو نوع من الطهارة حصل من
الجنس لا من العنصر النوع يقال عليه لا يوجد فلهذا الاشتراك وهذا الحديث الثابت في الشرح جاز
القبول المباشرة وذلك اننا لم نطرح في الا انواع وحدها مشتركة في كونها ايضا لا فها واقعة في الدين
بالنية والترتيب بل لا في الصلوة وانما هذا امر مخصوص لكون نوع فاحدا الاول فاحدا لغيره
فقلنا انها افعال مخصوصة في الدين على وجه مخصوص يستباح بها عبادة مخصوصة اذ في هذا القول
الحق ان لفظة الطهارة بالنسبة الى المعنى الشرعي حقيقة شرعية محار لغوي اما الاول فلا يفسق في الغم
بالنية عادة الشرع وذلك دليل الحقيقة ولما الثاني فظاهر اجماعهم اهل اللغة ذلك ومنه
عدم اشتراط التوقيف فيه واذا نظر الى الموضوعين كان مشتركا واذا ظهر ذلك ثبت انها من المنقولات
وهكذا حكم سائر الالفاظ الشرعية **اصل** الغرض من الموضوع انما هو التعميم حاله انما هو ذلك لا بال
وضع اللفظ المعنى واحدهم قد يكون الغرض احيانا التعريف والاجل وذلك بتعميم المشترك وكذا قد نادى
ان الاصل عدم الاشتراك والجار لا يقال للمعاني غير متناهية والالفاظ متناهية لتركها من الجوه والاساس
وذلك يستلزم وجود الاشتراك لا انفرق المتعديان في معانيها اما الصغرى ففي الحقيقة والمقتضى في
فالمستقل متناهية واما الكبرى فالمتعدي فها قد حصل لفظ الطهارة واقعا على انواعها التي هي الطهارة
فرا ذكرها اول من جعل مشتركه ومجازا في احدها **الثاني** في تفسيرها وذلك على نوعين الاول الطهارة
ان يكون صغرى او كبرى والصغرى هي ما يوضو ويكبرى العسل والشرع فيسكن به قسمها الى وضوء
ووجد اعتقادا راسخا في اقسام الطهارة بالنسبة الى الضرورة والاختيار والطهارة الضرورية هي التي
اغلبها في الاختيار الوضوء لا جرم ذكره واعرض عن ذكره غسل الذي هو نادى وادى قول ان الوضوء شاملا

الطهارة

تأخر عن غيره

به فانه يورث البهي وروى الشيخ في حديثه عن ابي عبد الله عليه السلام ان يقولوا له
الذي يورث في النفس وفي طريق هذا الحديث محمد بن سنان وفيه قول والجميع ان العادات بعد ان
حل على النبي الزينة والكراهة ويدل على الصحة ان رواه الياس بن ابي عبد الله عليه السلام في نسخة
المنايع الزينة اما المانع بانها فلا بأس باستعمالها لبقاء الاسم وكذا ما كان يخفى من بينه وروى
المجهر عن زرارة قال احببت واما رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحببت خطبا واجبت الماء فاحسنت
فاضرب بالشيء على الصلابة وله من يترك وروى الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه اصغر اليه وهو
مرض فاقوه به سخيا فاقبل ولكم تقبيل الميت من الماء رواه الشيخ في الصحيح عن ابي حمزة الثمالی
قال لا شيء من الماء نكيت ولا من غيره اجزاء ما يتعجل به وقد مضى اوبى الله عليه السلام في ان ينعق الصلابة
رواه الشيخ عن علي بن ابي حمزة الثمالی قال لا شيء من الماء لا يجزئ النار وفي الطريق ضعفان فانما قال
البرذوان الكراهة على ما ذكره الشيخ رحمه الله والمفيد لان فيه ضعف الضرورة وكذا في رواية
الحارث بن الجار الله في خبر ما رواه ابيه كبرت ذكره ابن بابويه رحمه الله فانما هو جمع بين علي بن ابي
الحسين بن الجار الله واما ما في خبره وروى عن ابيه اما الاول فما لا يقع وبالمقصود الدالة على
الاعتبار وما الثاني فالصل الدال على الطهارة السليم عن الحاض وهو اقرب والملافة لا واجب
التعريف لما قاله وكذا في نسخة الحديث في الوافق الجديد على الكرخان ما عدا التعريف بل على كره فيقول
الاصل واللاحق المحصول الملافة في الموضع فيتم السليم على ما يورث الكربة **مسألة** انفق على انا
على انما الماء الجاري لا يجزئ الملافة وهو قول اكثر الخلفين ولنا في قولنا احداهما انكارا لكونه
الماضي ولنا ونفق الشيخ في الخلاف عنه ان الماء الذي قبل الحاجة طاهر وما بعده اياه كما
الحاجة يرضى اليه فطهره واما ما جاوز فكانا لكونه انا رواه المجهر عن قوله عليه السلام لا ينجس
لا ينجس شيء الا ما غرغره او طهره واجتبه وذلك عام الا ما اخرجه الدليل وما رواه الشيخ
عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يسول الرجل الماء الجاري ولا الجاري في قعر الحاجة
غالب عليها وهي غرغراته ولان الاصل الطهارة فليس حتى يظهر لاه تساقطه ولا في الاجزاء
مسألة الحرات في الماء الجاري حادثة فلا تعتبر لغيره التي فيها الحاجة فانفردا خلافا لبعض النسخة
حيث حكى انما سبها ان كانت دون الخدين لا ما حصل يتداخل فيها استفراغ الحربة بل يورثها
في الحاجة واقعة لم ينجس علم النفس وقد روي بعض النافعة ان بلغت الحبة ملتين لم ينجس والا كانت
غصة وليس بمجد لما قد **مسألة** في مياه الحارة في الانهار الكبار او الصغار والافرن ما يشترط
الكرة لا ضمان النافذ فيها مطلقا ولو كان القليل لم ينجس على الارض ويخبر وكان ما في الحاجة طاهر
والواقع في جانب النسخة في الجاري حكة كحل اغداه ما ضاها فثنا وله الله ولو كان الجاري مشرعا
في الوافق الكربة **مسألة** ما العت حادثة زوله على الجاري ويورث في كلام الشيخ في الغضب والبسوسا في
الجران من الجراب لماء رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في الراعي بن ابي احمد بن ابي

[illegible]

في اليوم ولما وصل اليها من الزوايا من ذلك فاما يتردد على معقودهم اشيا الخبيث والفسور من ذلك
 في الحس من ابي اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام في الفارة والفسور والفسور والفسور والفسور والفسور
 يتوهم المسألة فيكون محقق ولا فان قيل لما خذت حتى من ذهب الرجب وفي موضع اخر خذتها حتى من ذهب
 الرجب ورد في نسخة الضعيف عن عمرو بن سعيد بن علال قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن علقم في الفارة بين الفارة
 والفسور الى الفارة فقال في ذلك معقول سبع ولا وروى الشيخ عن الحسن بن سعيد عن القاسم عن علقم سالت ابا عبد الله
 عليه السلام عن الفارة في حق البرق قال سبع ولا قال في سالت عن الفارة في حق البرق قال سبع ولا في الفارة
 عشرة وثلاثون اذ اذيعون قالوا او الخبيث وشبهه وهذا القول في تضعيفه فان القاسم بن محمد عن علي بن ابي حمزة وابي جعفر
 قال الشيخ في حق هذا الحديث وهذا يدل على الفارة والفسور والشلب والفسور وكما ذكره في نسخة الضعيف
 عن حماد بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام في ذلك وان كانت ستورا او كبريتا من تحتها ثوبين دوا او غيرها في ذلك
 وروى في نسخة اخرى عن زاهر بن محمد بن مسلم بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق
 الفارة والفسور والخبيث في حق الفارة قال يخرج ثم يخرج من الفارة لامة الرجب وتوصا وقد تقدم الحديث في حق الفارة
 وروى في نسخة اخرى عن حماد بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يقول في الفارة وسلمها في يوم في البرق في حق
 منها وان في الفارة كانت ستورا او كبريتا من تحتها ثوبين دوا او غيرها في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق
 وشبهه روى عن علي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 وذكر الطيف بايد وقد تقدمت ايضا في رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق
 الفارة في حق رواته عن حماد بن عمار عن زاهر بن محمد بن مسلم بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق
 مشروك في رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 ابن ابي عمير عن ابي جعفر عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 في حق الفارة والفسور والخبيث في حق الفارة قال يخرج ثم يخرج من الفارة لامة الرجب وتوصا وقد تقدم الحديث في حق الفارة
 وروى في نسخة اخرى عن حماد بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام كان يقول في الفارة وسلمها في يوم في البرق في حق
 منها وان في الفارة كانت ستورا او كبريتا من تحتها ثوبين دوا او غيرها في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق
 وشبهه روى عن علي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 وذكر الطيف بايد وقد تقدمت ايضا في رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق
 الفارة في حق رواته عن حماد بن عمار عن زاهر بن محمد بن مسلم بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق
 مشروك في رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 ابن ابي عمير عن ابي جعفر عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة

في الصحيح من رواية جعفر بن محمد
 عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة

من واحد اخر قال لا ايمان انسان في ذلك في جعفر عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 في الفارة والفسور والخبيث في حق الفارة قال يخرج ثم يخرج من الفارة لامة الرجب وتوصا وقد تقدم الحديث في حق الفارة
 سالت ابا الحسن عليه السلام عن ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 قال يخرج ثم يخرج من الفارة لامة الرجب وتوصا وقد تقدم الحديث في حق الفارة
 وقد تقدمت ايضا في رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 وروى في رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 منها سبع ولا في رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 زاهر بن محمد بن مسلم بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 في رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 فان وقع منها جعفر في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 بن سنان في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 نسخة اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 في نسخة اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 طمس لامة في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 اذ روى في نسخة اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 للملكي وابن سنان في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 في نسخة اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 عبيد بن مسلم في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 اذ روى في نسخة اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 بالانما سمعته في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 بجارة الوقوع ورواية بن سنان في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 عبيد بن مسلم في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 ابن ابي عمير عن ابي جعفر عليه السلام في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 وجوب الزرع في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 البرق في حق منها وان في الفارة
 من لم يزرع من ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة
 او سالت في ذلك في جعفر عليه السلام في البرق في حق منها وان في الفارة

9

[illegible]

نصف

کی کہو

[illegible]

一、
 二、
 三、
 四、
 五、
 六、
 七、
 八、
 九、
 十、

[illegible]

[illegible][illegible]

مات ابو حنيفة في ايام خلافة معاوية بن ابي سفيان

4

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

سر الفنا

1. *Chamaecyparis*
 2. *Juniperus*
 3. *Thuja*
 4. *Podocarpus*
 5. *Sciadopitys*
 6. *Widdowsonia*
 7. *Podocarpus*
 8. *Podocarpus*
 9. *Podocarpus*
 10. *Podocarpus*
 11. *Podocarpus*
 12. *Podocarpus*
 13. *Podocarpus*
 14. *Podocarpus*
 15. *Podocarpus*
 16. *Podocarpus*
 17. *Podocarpus*
 18. *Podocarpus*
 19. *Podocarpus*
 20. *Podocarpus*
 21. *Podocarpus*
 22. *Podocarpus*
 23. *Podocarpus*
 24. *Podocarpus*
 25. *Podocarpus*
 26. *Podocarpus*
 27. *Podocarpus*
 28. *Podocarpus*
 29. *Podocarpus*
 30. *Podocarpus*
 31. *Podocarpus*
 32. *Podocarpus*
 33. *Podocarpus*
 34. *Podocarpus*
 35. *Podocarpus*
 36. *Podocarpus*
 37. *Podocarpus*
 38. *Podocarpus*
 39. *Podocarpus*
 40. *Podocarpus*
 41. *Podocarpus*
 42. *Podocarpus*
 43. *Podocarpus*
 44. *Podocarpus*
 45. *Podocarpus*
 46. *Podocarpus*
 47. *Podocarpus*
 48. *Podocarpus*
 49. *Podocarpus*
 50. *Podocarpus*
 51. *Podocarpus*
 52. *Podocarpus*
 53. *Podocarpus*
 54. *Podocarpus*
 55. *Podocarpus*
 56. *Podocarpus*
 57. *Podocarpus*
 58. *Podocarpus*
 59. *Podocarpus*
 60. *Podocarpus*
 61. *Podocarpus*
 62. *Podocarpus*
 63. *Podocarpus*
 64. *Podocarpus*
 65. *Podocarpus*
 66. *Podocarpus*
 67. *Podocarpus*
 68. *Podocarpus*
 69. *Podocarpus*
 70. *Podocarpus*
 71. *Podocarpus*
 72. *Podocarpus*
 73. *Podocarpus*
 74. *Podocarpus*
 75. *Podocarpus*
 76. *Podocarpus*
 77. *Podocarpus*
 78. *Podocarpus*
 79. *Podocarpus*
 80. *Podocarpus*
 81. *Podocarpus*
 82. *Podocarpus*
 83. *Podocarpus*
 84. *Podocarpus*
 85. *Podocarpus*
 86. *Podocarpus*
 87. *Podocarpus*
 88. *Podocarpus*
 89. *Podocarpus*
 90. *Podocarpus*
 91. *Podocarpus*
 92. *Podocarpus*
 93. *Podocarpus*
 94. *Podocarpus*
 95. *Podocarpus*
 96. *Podocarpus*
 97. *Podocarpus*
 98. *Podocarpus*
 99. *Podocarpus*
 100. *Podocarpus*

فصل اول در بیان احوال و سیرت
و صفات و احوال و سیرت
و صفات و احوال و سیرت
و صفات و احوال و سیرت
و صفات و احوال و سیرت

12

[illegible]

والمستحقين له في الدنيا والآخرة

وَجِبَ فَرْدُكُمْ الْفَعْلُ

[illegible][illegible]

تحت عنوان

صالح و اعطيت من اموالنا

Chapman
Feb 10

فلا بد
فلا بد

من اهل البيت عليه السلام

[illegible][illegible][illegible]

الفرح بها نعم من العاروف والى انفسهم بنسب كل واحد اذ اخرج العاروف بحسب الكبر عندك كقولك يا
 النبي انا من جسدك استخيفت بفضل كل مولود ولرباب انما من فاعلم من العاروف ولان انا ارفع
 فضلها فها الوقت اذ اخرجنا من ادم ورسول من ذات كبري على اهل الاسماء **الصلوة** اقول ان الناس في هذه
 الرحمة عقب الولادة يقال ثبت له وقت ثبت جسم ادم وخلق اولي الخلق اذ اخرج من ادم فها من انفس
 آدم لغدا ومن نفس آخر بالدم **مسألة** ولا يكون نقاس مع المم سوا، وثباتنا انا نقاسه وهو انا جفت
 اصحابها في اربعين واحد وثلاثون الف سنة لا يكون نقاس عليها النفس وهو قول احمد في اربعين ولكن
 الاختلاف بين فروق في يوسف في حبسها اثنان عليها فوجبه لحداد دون الايمان انقاس هذه الايام
 ولو يوجد لان الاصل براه الاذن وجب النفس واسباغة الاعمال الخيرة منها النصارى والفريق وروى
 النسب ايضا للاصلين من غير دليل لان التعريف بحسب كبري وهو فرد واصل هما النفس والاشهاد
 ليس بهم ولا يخطى وانما وردوا في الجواب بهين فثبت استمرار اولادهم فقلنا انقاس وجب نقاس
 قنانه في الجواب كالثاني فثبت ان استمرار الرحم يحصل بها كالحق فثبت فيها حكمه لان
 الواضع بين النبي وروح النبي وجب النفس والجوارح من الأول ان لثقتنا يا ربنا انقاسه والاجماع وروى
 احمد بن ابراهيم الثاني انه يتأخر طري لا يفسد في ان انقاسه والجفت اخفنا في فكثير من الحكماء انفس
 شعبة في هذا الحكم اذ في من انقاس في سائر الاحكام وروى ما ذكرناه اذ رآه الشيخ في الحق من الجسد
 من علي بن يقطين عن الحسن المثنى عن ابي الحسن ان شفع ما ماتت تروى في القبط وهذا لا يخل
 الممنون في ذلك في وقت عدم الرحمة المم من الثالث ان المصحب يخرج المولى لا يكون منه **مسألة**
 وتخرج المذنب من الولادة لم يكن نائبا اجماعا كما نخرج بعد اذ كان نقاسا اجماعا انا
 ما يخرج مع الولادة فقله صحيح الشيخ في الخلاف والحيطة ان نقاسه هو قول ابي الحسن المديني في
 العباس بن القاسم بن صاحب الشافعي فقال في نفسه المذنب انقاس هو اقامة الدعاء له المدة عقب
 الولادة وهو اختيار بعض الشافعية وهذا ذهب الى ضعفه واستدل الشيخ في الخلاف بان لا ينفذ
 بناؤه قبل ان يعدم ما ورد في هذا الباب لما مراره مع المولى في الولادة فقيس نقاسه ما رآه
 الشيخ في المرقع في قوله ما يخل في نفسه انه في المصحب اجماعا انا وروى ابو يونس في نفسه
 وروانا ما يخل بالذمة ان عليها اجمع نقاسها حصوله لمقدرة ان يصلها عليها فاعلم ان نقاسه الصلوة
 وروىها الحسن بن محمد الغزالي في نفسه بعد التكليف ورواه الشيخ عن المكوفي عن جعفر بن زياد قال كان
 جدهما ان الله يجعل مصحبا حتى اذا مات المدة اقيم وحاشا لائم الصلوة ان لا يمد على المدة اذ
 في هذا المثلث وراثتكم بركة الصلوة **اربع** اذ انقضت شيئا من فعلك لانه ذكرك الله فهو في
 الجاهل اذ كان مصحبا فقال لو لا بدد ما وجبت على ولا بدد فقل ان ادى كان نقاسا اذ لم يخل في الخلق

وعلى الثاني فانه ليس له ان ينفذ عن الشيء الا في موضع فانه لا يمكن ان يخرج من جهة واحدة فلا يكون
وعلى الثالث ان الخاصة بالخاصة في الحكم اما هي مستعمدة من جهة الخاصة المحسوسة فلا تقبل طوعا
على وجه يماثل في حيزها فان المصعق منها كما هو ظاهرها لا يظهر لان الاندفاع من وجهين على وجه الخصوص
لا يفرق في الخاصية لا قبل التعارض فمقتضى ذلك لو دخل على اثنين من جهة واحدة لم يكن له ان ينفذ
من جهة واحدة او احدى الجانبين او جهات اخذها الحكم ولا ينفذ بذلك في الخاصة الا ان
فقد عطلت بواسطة استعمال ما قبل في الثاني فلا يجوز ان يكون موصولا حتى يخرج من الموضع
الى الخارج والى الخارج من غير ان ينفذ في ذلك **المادة** لو فرض في حق العلم ان
في الحقيقة في الموضع من ذلك التفتت الى وجهها ان كانت كسرت في حكمها حكم الموضع فيكون
اما الحقيقة فلا ولا حكم ما اذا علم من الحقائق ان السكون فاما حكم من غير الحقيقة فاما
جدا حكمه فلا لا يخرج من حكم الحقيقة الا ان روي عن عدة الامكان **المادة** الحكم المحض
في الموضع من العينة في وجه الموضع في وجه الموضع فانه على وجه الموضع
فلا يصلح **المادة** الحكم المحض في وجه الموضع في وجه الموضع فانه على وجه الموضع
او من وجهين وعلى وجهين كما هو ظاهر في وجه الموضع في وجه الموضع فانه على وجه الموضع
فلا يصلح وصف الحقيقة في وجه الموضع في وجه الموضع فلا لا ينفذ في وجه الموضع
بالمصدر وان كان في وجه الموضع في وجه الموضع في وجه الموضع فانه على وجه الموضع
من وجه الموضع في وجه الموضع في وجه الموضع فانه على وجه الموضع في وجه الموضع
فلا لا يمكن ان ينفذ في وجه الموضع في وجه الموضع فانه على وجه الموضع في وجه الموضع
ليس من وجه الموضع في وجه الموضع في وجه الموضع فانه على وجه الموضع في وجه الموضع
من وجه الموضع في وجه الموضع في وجه الموضع فانه على وجه الموضع في وجه الموضع
ولا يصلح في وجه الموضع في وجه الموضع في وجه الموضع فانه على وجه الموضع في وجه الموضع
ولا يصلح في وجه الموضع في وجه الموضع في وجه الموضع فانه على وجه الموضع في وجه الموضع
الصلو في وجه الموضع في وجه الموضع في وجه الموضع فانه على وجه الموضع في وجه الموضع
والصلو في وجه الموضع في وجه الموضع في وجه الموضع فانه على وجه الموضع في وجه الموضع
وماروا عن الوجهين في وجه الموضع في وجه الموضع فانه على وجه الموضع في وجه الموضع
التي في وجه الموضع في وجه الموضع في وجه الموضع فانه على وجه الموضع في وجه الموضع
من الخاصة في وجه الموضع في وجه الموضع في وجه الموضع فانه على وجه الموضع في وجه الموضع
لحكم الخاصة في وجه الموضع في وجه الموضع في وجه الموضع فانه على وجه الموضع في وجه الموضع

[illegible][illegible]

سيرة واق لا سخي من الله ان أعطاهما لأن الحرأمة ولا التخصيص خرج عظم الأكرام
الذين سافكا من سبغنا احتجنا بما رواه أبو هريرة عن النبي وقال إذا ولعت فيرا حصل مرة
والجواب ثمة بعض مكره وعائنه قالت قال رسول الله مخاطبة بعضنا من أنظر ينظرون عليكم
وقد رأيت رسول الله يوتا بعضهما رواه أبو داود وفيه اختلاف ما على أن يعجل أن يكون لا من
الذين لا يكون ينظرون على ظهر الحرة **جاسة** **فرع** لو كانت الحرة قارة ثم ولعت في نافيل قال الشيخ
لا بأس باستعماله كمثل عيون العين ولا العمى ونظير قوله تعالى إنما من الظواهر على كسر
والظواهر إذا دالة لا يمكن إلا الحرة منها وأبو هريرة وجعلها ضاربة فأنه في بعض النسخ
وطاهران غابت **الثالث** الخبر الأول في الباعل طاهر عندنا وهو قول أكثر الجمهور خلافا
لما رويته إحدى الروايتين لنا ما ثبت لنا أن النبي كان يركب الحمار وكذا الصحابة ولو كان
عينا لقتلوا حمارا من فعله ولما يروى عن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح عن جابر
بن دراج عن عبد الله بن عمرو بن لؤي قال وبالعق والسبق يتوق منه ما يرب فقال لا بأس
ولو كانت بحسنة لكما الماء المالح عينا وتامها ما لا يمكن إلا الحرة منسما إلا ما رواه فاشبا
السنة واحتجنا بما في النبي قال أبو جعفر إنها جبر لا تحسبون حرة كما لم يرد على القول
منه غالباً فاشبا الكواكب الجبارين أن الله إذا أراد أن يمتحنهم ويختل ما أراد أن يمتحنهم
قد روي في ذكر الكفاية من عن الثاني بالنسبة كونه حرا ما من سكان القري زمن **الشيخ**
الذي طاهر وهو قول بعض الجمهور خلافا لما الأصل الطهارة ولا تضرع به حقيقة كما
مشعنا بشرنا اعتبارا ما في التمساع وهذا هو الأصل إلا ما خرج بالقبيل كالحزير احتج
بأنه بمنزلة المستبرئة شاول الحكم بحسن أمين كالحزير والجوار لا يروى من غير وجه
الرابع لا بأس بارتداد الإسلام منها واستعمال الجوارف وعزم المستبرئة وعلى ما رواه
ويقال أبو حنيفة خلافا للشافعي في أنها رواه قربان أن رسول الله قال بشرط طاهر فلا بد من
عصبي ومروء من سبغ وطريق الخاصة ما رواه الشيخ عن عامر بن عبد الله قال قلت لابي
أبو هريرة وثمة جبر مستطع عاج تقيض به فقلت له جعلت فداك إن عندنا ما العرب من نزع
أن لا يحل النكاح إلا بواجب قال الراعي ذهب إليه أبو داود وعن النعاس بن الوليد قال سألت أبا عبد الله
عن امرأة الفيل يداهنا وأشاهها فقال لا بأس ولا يأنه عظم فاختله لمعه فوات
ما رواه احتجنا بأربعة يكون نجسا والجواب المنع من الاستغناء الأولى **الخامس**
التمتع لما روي خلافا لحدث إحدى الروايتين لنا ما رواه الجمهور عن النبي أنه أنزل
أبو هريرة ما صلح لهم فقال نعم وبما أفعلنا السباع كلها رواه الشافعية منه

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

ما دل بطريقه على تحريم الاستعمال والقرف من الذباب ومن حوزة الزناح طاهر اذا انقضى الجواب صالح
 للنساء والحقارة ثم ذكر حرم استعماله **الحقارة** حوله الاستعمال مشترك بين الرجال والنساء المحرم
 الادله واباحه استعمال النساء بالربح لا يقتضي اباحه استعمالهن الا بغير منه اذا لم يباحدهن وهي الترس في
 الصلبي وهو شخص يختص بالاباحه **السكان** والواحد من ذهب الرضخه ومهره عاصه
 رصاص حرم استعماله لوجود النجس عنده وهو احد اهل النكاح وفي الخبر لا يجوز ولا يبيح
 للناس الرضخه فعدا لا ينجس منه فعدا فلا يجوز الا لغيره الكبر والجراب الرضخه موجوده في
 وان لم يظهر **مسئله** وفي المغننه قولان في الخلاف شرك بينهما في الحكم وهذا في البسوط
 بخلاف استعماله وبه قال ابو حنيفة وفيه دلالة على ان كان الذهب والفضه كغيره والا كان يباح اذا
 عندي الكراهية انما على الابطال من ابي جعفر عن ابي نوح عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 انكس ما في ذلك من الذهب سلطه من فضة وروا الفراءى عن طريقه عن ابي عبد الله رضي الله عنهما
 عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام ان ابا عبد الله رضي الله عنهما في الفضة ما يوزن
 فاك من موضع الفضة ليح السبع عن اهل البيت رضي الله عنهم والاعمال في ابي عبد الله رضي الله عنه
 ولا ياتيه مفضضة والمطهر يقتضي المساوي في الحكم وقفت الفضة في رتبة الفضة جفت في
 المطهر وبما رواه عن الصادق عليه السلام ان الذهب في الفضة من الفضة والمطهر والماء
 بالكرهية في الاول لا يجوز فذلك في الثاني كذلك في من المطهر والمطهر عليه ولا ياتيه
 لولا ذلك لزم استعمال اللفظ المشترك في كل من سببه واللفظ الواحد في معنى الحقيقة والمجاز وذلك
 باطل بما رواه عن عروة بن الورد عن ابي عبد الله عليه السلام في بيعه من كان في الفضة من الفضة
 فبعضه من فضة من رتبة بها اسما ولو بيع الشخصان في الذهب الكبرية من فضة من رتبة بها اسما
 والمحرم عن الحديث الاول ان المطهر عليه فذا شركا في معنى الفضة وذلك كقوله في المساواة
 يجوز الا في غير ذلك يكون احداهما فضة والآخر من غير رتبة رتبة والآخر جراب
 الرواية الثانية مع سلاها عن الطعن واستعمال المشترك في كل من سببه اذا في الحقيقة والمجاز لا يجوز
 ادعاء بالكرهية سلقه من الفضة غير مفيد بل من الفضة من رتبة رتبة من رتبة السطح
 ومن الماتة انما البعيد اقل من الباين على القول فلهذا ذلك لقوله في رتبة رتبة ما رواه
 الشيخ في الصحيح من معوية بن وهب قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الفضة في الفضة في الفضة
 فبعضه من فضة فقال لا بأس الا ان يكون الفضة من رتبة رتبة وعلامة الفضة من رتبة رتبة
 في الباين من رتبة رتبة فبعضه من رتبة رتبة فبعضه من رتبة رتبة فبعضه من رتبة رتبة فبعضه من رتبة رتبة
 الاواني من رتبة رتبة والفضة واستعمالها في الكا وهو ان كرت انما هي حاضرة في انما الباع

ثم ان مباحا كالصبي ليس له **الاول** قال الشيخ رحمه الله عن مصعب الفقيه وهو جليل
الطلب بعد الله بن سنان الصفي وأما ذلك من موضع الفقه ولا الجواب ولا الاحتجاج حتى
يرى ما يعبرون به ويب على الفقه كما سألنا بعض الأصحاب **الثاني** الاصاب ويوش
في الفقه وهو مستوفى من الفقه حتى يتصل بالاشبه الصبي والذهب نظيره في الاصاب
على قول والأشبه عند جواز العادة على الأصل وأنه انما لا يستعمل ابنه الذهب الفضة
فهم هو مكروه والذليلون من درجة الفضة **الثالث** لا يابس الجاد الفضة البسرة للطلبة
السيف والفضة والسبله الذي شرب بها الا اذا وافت الذهب وما يربط به استأنس بالاداء
للمعروف في دفع رسول الله صلى الله عليه وآله وطهارة وراه معون على الشك وروي المحمود
ان عمر بن اسد اصاب الفضة الصكوك ثم أخذها فقام من ودي فأنقذ من ودي القليل فقال
وآله ان هذا نقاش من ذلك ولا تأخذ ذلك معك من الجاهل به وبها حالنا من المعين
الجوهري اما ما ليس بما يحتاجه أكثر فاحذر وذلك في الاحتجاج في ما لا يقرب من الجاهل بالدين
ولما رواه الحسن فان كان مثل سيف رسول الله صلى الله عليه وآله على ابنه من فضة وقبضه سيفه عند ما
بين ذلك احتج الفقه وهو ان يحسن استعماله من غير علمه لئلا يفسد الثمن البشري للثمن
القيمة فتدخل على الكراوية **الرابع** يجوز العادة الا في من على ما عده الذهب
الفضة فتعفى في الفتن كما رواه الامام الاصل ولا يكره استعماله في منها في قول اكثر اهل
العلم الا انه قد روي عن ابن عمر انكره الزهري في البقرة والحاس والخاص وشهدوا لبقائه
ابو الفرج المحمدي ليس له المائدة والشمع في التي تملأ احداهما القرفة وتماثل بعض
الجوهري الشرب في الفضة لما رواه المجموع عن عبيد الله بن زياد اما ما روي له صلى الله
عليه وآله بالخمر الذي في ثوبه من فضة وشربوا به القاري وروي ابو داود عن عائشة قالت
كنت اغتسل فانه وسوا رسول الله في ثوبه من فضة وطرقت فافسده ما رواه الشيخ عن يوسف بن
يعقوب قال ان ابا عبد الله عليه السلام استسقى ثوبا في يده من فضة فمات فقال له
بعض جلساءه ان على الصبي يكره الشرب في الفضة فقال له ذهب هو واضع اصبح
الشمع بان تحرقه عاذا بالان ان يثبت على غير ما رواه علي ولا فيه سواد ذكره الجواب
ان كسر الخيل لا يحصل بل لغيره اقدم مع تهتم بل الجواهر الفضة غالية ولا انها لعلها لا يحصل
اعدا لاشبه منها الا ان ادركنا في ابيها الى العادة واسمها الخنزير في الامان
الكثير وما انعم الله تعالى على الامانة من الجواهر **الخامس**
او كل من ابتاع الذهب والفضة او من الفضض على القول بالتحريم او لم يكن من قبل

[illegible]

ما رواه الشيخ عن جعفر بن محمد قال قدم أبو عبد الله مكة فالتقى عمر بن عبد الله بن أبي نعيم فقلت ما فعلت يا
 فقلت ثم قال فالتقى بالأنباري حتى يقضى عليه قلت ما قال لكن اضلعي به من ارض بديره واجلسي للقاء
 وترجم عليه ودفن عن راية قال الضحلي على الميت بعد ما دفن ان اهل النار قلت فاعلم اني ما سمعتي طرفة
 فقالوا ان اعداء عمر بن الخطاب بن مسعود قالوا اضلعي الميت بعد ما دفن فمكر من عمر بن الخطاب
 عدم الجواب ومن الادلة الوثيقة ان صاحب الشافعي لما لقي علي بن مسعود في المسجد قلت اني كنت
 عن صاحب وكلام الجهر مصنف الشيخ عن علي بن ابراهيم عن ابيه اشم الجعفي قال قالت الطائفة
 عن الصلوب فقال ما علمت ان جعفر بن محمد قلت اعلم ذلك وكيفية الهم مينا قال ابن مسعود ان كان صاحب
 الصلوب او القنبره فقم على منكبه لا تخين وان كان فداه او القنبره فقم على منكبه لا يدر فان بين الموت والحزب فيه
 وان كان منكبه لا يدر الى القنبره فقم على منكبه لا يدر قلت ما هي قال لا يدر بين منكبه واليكن وجهك الى بين
 الموت والحزب ولا تقبله ولا تشكرك به البتة قال ابو هاشم او قد فهمت ان ابا هاشم فهمت والله السراج المعين
 يجب ان لا يتعرفه ثم صلى عليه فان لم يكن ساقطه فوضع يده فهدى ووضع العين على يده فليس يعرفه
 الجاهل والجهنم صلى عليه ثم دفن وفداه بنو الفضل عمر بن ابي الخطاب بن مسعود عن عمر بن موسى عن ابي عبد الله
 والواحق بن فضالة عن علي بن من الرضا عن ابي عبد الله الجعفي قال لما قالوا في الجليله فقال
 والقديم الى ابي وري قال لا يدر السعد بن حنيفه وسعد بن يحيى الكوفي عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال قال امير
 هذا الوصي على الرضا بن جعفر ويؤيده ما رواه الشيخ عن الكوفي عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال قال امير
 المؤمنين عن اخضر سلطان عن سلطان العبدارة عن ابي الفضل عليه السلام قال قال امير المؤمنين في اخضر
 صاحب اخضر اخضر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا يؤمن الرجل في سلطان وما رواه ابي هاشم قال
 صاحب اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر
 وسعيد بن ابي عبد الله عن الجواب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجاهل لما لا يتبادر الى الفهم ومن الشافعي
 قال ما كنت افي اعلم اذ بدت تلك الحوادث القلت ومن الشافعي اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر
 ما قاله علي بن ابي طالب في اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر
 لما ماتت القنبره من الرضا بن جعفر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر
 من ابي الحسن بن ابي عبد الله عليه السلام عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر
 انما لا يؤمن لاسلام العباد وضمن رجل من بني هاشم معتقد الحق كان اولى بنحوه واقداه الذي يجب
 له من نفسه واقع الناس الضلوه عليه اولاهم الجواهر قالوا فهدى له واوداهم الضلوه منهم
 اولى ببعضهم فهدى اولى بنو الحسن بن ابي طالب عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر
 ابن ابي هاشم عن بعض اصحابه عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر عن اخضر

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الأقارب كعادكم وروى بسند مارو الشيخ عن ابن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام قال الزوج اختار امرأة
 حتى ينصها في غيرها السرايع لثوبها حتى إذا لم يبق لها إلا الميت قدم الأهل بالثقة أن يخرجها من عرضها
 بماله في الدفن أعاسا لا يوصف في عدد من نزلها اليه وقوله قالوا هل هذا السرايع في غير البيت
 العدد وتراسا ان الاستحباب حكم شرعي فيقتضيه عدم الميت في البيت العتيق استباح الجسد المباح
 أملا بخصته وقوله الخليل وميخته وروى بسند مارو الشيخ عن الصبي عن زواره قال استأجلا عليه السلام
 من أهلكه في كنفه لعله أن لا يدخل الوطان فادخل وتراوان فأنشأ الشيخ المشايخ الذين علموا ذلك القدر
 على علمه والبأس واختلف ذلك فقبل الفضل والبأس وقيل ما من دوي والحل في ذلك
 وقع اتفاقا مع ذلك فقد روي عن محمد بن جعفر عن جعفر قال قال الأئمة اوصية الناس بالرجوع
 رجلا في المرأة دفن الرجل وكذا المولى بعد المرأة حتى الرجل دفن المرأة في رجل الحادثة وأما
 فيه **مسألة** ويصح لمن نزل القبر أحد ما للفقهي لا يضر مع اتفاقنا وأما ما للشيخ في
 قد روي الجهم عن الشيخ عليه السلام أنه من الشئ في القابر الخليل قال لا بأس في ذلك في باب الذي
 وروى بسند مارو الشيخ عن ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس في جسد من دخل القبر في القبر
 ولا فيمن ولا إذا ولا فيمن فروع لباس الميت في حال القبر والقبر في القبر لا بأس في جسد من دخل القبر
 مارو الشيخ عن سيف بن عميرة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس في جسد من دخل القبر في القبر
 إلى بكر لشيء عنه عليه السلام قال لا بأس في جسد من دخل القبر في القبر ولا في جسد من دخل القبر
 الزاير انما يخشى واقر به الذلة وروى بسند مارو الشيخ عن سيف بن عميرة عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال لا بأس في جسد من دخل القبر في القبر ولا في جسد من دخل القبر في القبر ولا في جسد من دخل القبر
 لا بأس في جسد من دخل القبر في القبر ولا في جسد من دخل القبر في القبر ولا في جسد من دخل القبر
 قال رجل انك لا تدري ولا ما روي ذلك عن محمد بن اسمعيل بن ربيع قال لا بأس في جسد من دخل القبر
 وفي جسد من دخل القبر في القبر ولا في جسد من دخل القبر في القبر ولا في جسد من دخل القبر
 عابو إليهم اجعلوا روضة من رابض تحتها ولا تحتها جعفر من حجازا وروى بسند مارو الشيخ عن أبي عبد الله عليه السلام
 وعنه زواره قالوا صلوا على رسول الله وآلته وصحبه في القبر في القبر ولا في جسد من دخل القبر
 بات وتصديقها كانت هذا ما وعده الله ورسوله وصلى الله وآلته وصحبه في القبر في القبر ولا في جسد من دخل القبر
 وقد روي الشيخ في الصبي عن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا سلت الميت قبل اسم الله
 وبالله وعنه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جسد الميت في القبر في القبر ولا في جسد من دخل القبر
 في الصبي عن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا سلت الميت قبل اسم الله وبالله وعنه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جسد الميت في القبر في القبر ولا في جسد من دخل القبر
 ديك ومحمد بنك والذين أنكأوك وعلى الميت وفي رواية محمد بن علي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا سلت الميت قبل اسم الله وبالله وعنه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جسد الميت في القبر في القبر ولا في جسد من دخل القبر

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

في زيادة الواسعة كسائر الموضوح في هذا الموضع من كبر ما ذكره الصنف
والديان وغيرها فذكر في هذا الموضع من كبر ما ذكره الصنف
عشر شاتين في موضع من الاول ان هذا الموضع من كبر ما ذكره الصنف
عشر من غير ما ذكره من كبر ما ذكره الصنف
كما في الاصل من غير ما ذكره من كبر ما ذكره الصنف
كالواحد مع الموضع وغيرها من كبر ما ذكره الصنف
ان كبر ما ذكره من كبر ما ذكره الصنف
فيه من غير ما ذكره من كبر ما ذكره الصنف
الترشح في زيادة المال وكبر ما ذكره الصنف
وهي زيادة يسيرة لا يتفق الاصل في ذلك فان
بزيادة احد عشر من مقدار الموضع من كبر ما ذكره الصنف
وقوله في موضع من كبر ما ذكره الصنف
على ما به وعشر من كبر ما ذكره الصنف
قال في الزيادة من كبر ما ذكره الصنف
واحدة من كبر ما ذكره الصنف
كالما في الزيادة من كبر ما ذكره الصنف
الشا في الزيادة من كبر ما ذكره الصنف
انه يخرج الحقائق من كبر ما ذكره الصنف
التي هي في كبر ما ذكره الصنف
انتهت وقوله في كبر ما ذكره الصنف
معر من كبر ما ذكره الصنف
الطلق وعلم في كبر ما ذكره الصنف
علمه في كبر ما ذكره الصنف
الديم في كبر ما ذكره الصنف
او كبر ما ذكره الصنف
معه من كبر ما ذكره الصنف
اما في كبر ما ذكره الصنف

ثم جبره او الصنفين شافيا ما اختار له في هذا الموضع من كبر ما ذكره الصنف
ثم لا تترك ذلك حتى في ما به ونحوه في كبر ما ذكره الصنف
قاله ما اختار له في هذا الموضع من كبر ما ذكره الصنف
نا حقا شافيا ما اختار له في هذا الموضع من كبر ما ذكره الصنف
الله عز وجل في هذا الموضع من كبر ما ذكره الصنف
ولا يصح في كبر ما ذكره الصنف
ولا يحد من كبر ما ذكره الصنف
حتى تأتيا بان الله سبحانه وتعالى في كبر ما ذكره الصنف
سنة نبههم على اولها فان ذلك اعظم الجبر وان كبر ما ذكره الصنف
جهدك في كبر ما ذكره الصنف
نفسه بالطاعة في كبر ما ذكره الصنف
المالك الصنفين شافيا ما اختار له في هذا الموضع من كبر ما ذكره الصنف
الجبر في كبر ما ذكره الصنف
الحال في كبر ما ذكره الصنف
الموجب في كبر ما ذكره الصنف
الغرض في كبر ما ذكره الصنف
فلا عذر اذا في كبر ما ذكره الصنف
والجبر في كبر ما ذكره الصنف
خبيا لان في كبر ما ذكره الصنف
او في كبر ما ذكره الصنف
عقد في كبر ما ذكره الصنف
لجواب عند الصنفين في كبر ما ذكره الصنف
موجب في كبر ما ذكره الصنف
اشرى في كبر ما ذكره الصنف
لن في كبر ما ذكره الصنف
اعلى في كبر ما ذكره الصنف
واختار في كبر ما ذكره الصنف

ان يخرج من ثبات الموضع من كبر ما ذكره الصنف
بنفسه مستقلا في كبر ما ذكره الصنف
الغرض في كبر ما ذكره الصنف
من كبر ما ذكره الصنف
السابع في كبر ما ذكره الصنف
اكتاف في كبر ما ذكره الصنف
له عدم الموضع في كبر ما ذكره الصنف
يرفع اربع من كبر ما ذكره الصنف
عنه في كبر ما ذكره الصنف
وحقه في كبر ما ذكره الصنف
دفعه في كبر ما ذكره الصنف
باعتبارها في كبر ما ذكره الصنف
معدومين في كبر ما ذكره الصنف
دفعه في كبر ما ذكره الصنف
او كبر ما ذكره الصنف
والثاني في كبر ما ذكره الصنف
الى ثبات الموضع في كبر ما ذكره الصنف
الدفع في كبر ما ذكره الصنف
عليه في كبر ما ذكره الصنف
فلا حاجه في كبر ما ذكره الصنف
ولا في كبر ما ذكره الصنف
وقد علمت واما ما ذكره من كبر ما ذكره الصنف
الا في كبر ما ذكره الصنف
رسول الله في كبر ما ذكره الصنف
امر في كبر ما ذكره الصنف
وابي بصير في كبر ما ذكره الصنف
نحو في كبر ما ذكره الصنف

بر الواجب في كبر ما ذكره الصنف
فما في كبر ما ذكره الصنف
كالقطع في كبر ما ذكره الصنف
واما في كبر ما ذكره الصنف
الثاني في كبر ما ذكره الصنف
جلا في كبر ما ذكره الصنف
الواجب في كبر ما ذكره الصنف
قبل الجواب في كبر ما ذكره الصنف
اعتدابه في كبر ما ذكره الصنف
لن في كبر ما ذكره الصنف
الا في كبر ما ذكره الصنف
الرابع في كبر ما ذكره الصنف
من في كبر ما ذكره الصنف
ان في كبر ما ذكره الصنف
لان في كبر ما ذكره الصنف
الثاني في كبر ما ذكره الصنف
عفو في كبر ما ذكره الصنف
في كبر ما ذكره الصنف
وقال في كبر ما ذكره الصنف
سويدي في كبر ما ذكره الصنف
لان في كبر ما ذكره الصنف
نحو في كبر ما ذكره الصنف
ذكورا في كبر ما ذكره الصنف
لنا في كبر ما ذكره الصنف
من في كبر ما ذكره الصنف
البدل في كبر ما ذكره الصنف
الان في كبر ما ذكره الصنف

12

22

22

22

الثاني يجب عليه شاة وعلى كل واحد سدها اعتبارا بالخطئة السابعة لو كان له اربعين
 من الغنم في البرين في كل واحد منهما عشر ونوجب عليه شاة شواي بعد البرين او قبله او قال
 الشافعي وقال احمد لا يجب فيها شيء اذا ابتعد البرين لئلا يترك الله تعالى فوجب عليه الزكاة
 فولدوه في اربعين من الغنم شاة ولم يحصل ولان النصاب جمعه ملكا لو كان فاشبه ما ذكرنا
 في البرين مقادير اثنين حتى يولد له اربعين بن مقفر ولا يفرق بين مجتمع والحيوان المراد منه في الاكل
 المستغنى عنه الثامنة ان كان له غنم في البرين مقادير او مقادير من وجب عليه شاة واحدة وقال
 احمد يجب عليه شاتان ولا احتياج لانا في الجواب ما تقدم **مسألة** الزكاة تجب في
 العين لا في الذمة ذهب العلماء اجماعا سواء كان المالك في الذمة او اؤتمن او اؤتمن او اؤتمن او اؤتمن
 العبد والمشافعي يفرق بل وعن احمد وابن ابي نجران في اربعين شاة وفي خمس في اربعين شاة وفي
 في اربعين من البرية وجمعت النساء العشرة قوله في عشرين مثقالا نصف مثقال وفي اربعة
 ربع العدة وبلغ في القدر وفيه ويصل على الجواب في العين واخراس القيمة امكن ان يكون في اربعة
 المال ولا يثبت في بعضه المال ويستقط بثلثه ولا يملك مطهرة لئلا يكتسب عنه من الغنم
 والركان احتج الشافعي بانها لو وجبت في العين لوجب الاخراج منها ومنع المالك من القرض
 فيها ويستلزم المستحق على الزمان المالك الا اذاه من العين واستقطت الزكاة تلفت النصاب
 من غير تقييد والتولى بالخطئة ما تقدم مثله ولا يملك اذاه في الذمة كالقطرة والجواب
 عن الملائمة الاطراف ان الزكاة وجبت بغيره وان قالوا بان العدول من العين تسهلها على المالك
 تخفيفا لانه ليس عليه دفعها وهو الجواب عن الملائمة بين الاخيرين وعن الملائمة تسليم الملائمة
 والتمس من بطلان التناول عن القياس بالفرق فان كاة القطرة مطهرة للبرين وجبت في الذمة مثلا
 زكاة المال ونسوع الاول بآية الملائم تظهر فيها احوال على ضابطه جواز ولم يذكره على
 قوله سقطت الزكاة في المولى الثاني لمقتضى المانع من الجواز استحسان القرض في الحول الاول جاز
 العين وعلى قولنا تجب عليه زكاة ان لعدم اقتضاء ان الزكاة تجب في الذمة الثاني لو
 ساء اكثر من نصاب ثلثا على جواز اؤتمنهم وقد وجبت عليه زكاة الا احوال الحق يقضي النصاب
 بمصالح الجحان بالعرف الثالث لو كان عند بعض من المالكين اربعة اهل او اربعة في اربعة
 عشرة واحدة واحدة او اربعة وجب عليه شاة اخرى لعدم نقصان عين النصاب بالاجراس وقال
 الجمهور ومن وجب الزكاة في العين لم يوصى على احوال اربعة زكاة وجب عليه شاة عن كل سنة لان
 القرض يجب من غيرها وهو مكمل لا يلزم عليه لو كان عند خمس وعشرين وليس فيها ثلث شخص واحد
 عليها احوال الزكاة عليه في كل سنة ثلث شخص واحد لا يفرق بذلك لان اربعة في السنة الاطراف

عن الاول انه حجة لنا لان المراد بالجمع بين مسترق والملك والافريق بين مجتمع فيه ولا اعتبارا
بالمكان والاولى ان الجمع بين مال الواحد اذ تفرق في الإمكة وهو مني اجاعا وقوله و
يتروان الفصل ارايدك اذا اشترك في الايمان مثلا لاجلها ستون والاخر اربعون
فان المصنف باخذ شايئين من الوسط وبرجم صاحب الاكثر على صاحب لايقا للخطاة لكون
الاولى اوصاف لا تنقل الخطاة الحقيقية تطلق على الاشياء في الايمان اما في الاوصاف
فيما لحاظ لا يقدرون عليه من غير ان يقولوا قال سمعت رسول الله يقول بالجمع بين مسترق
والافريق من مجتمع شبه المسترق والمطمان ما جعلا في المحرم والمطلوع والاربع لا تقول
هذا حديث لا تعرف صحته من طريق صحيح وقد قطع فيه اوجبه وقال فلا احتياج اليه
ومع تسليمه احتمال ان يكون من استعمل هذه الصفات يسمى خطايا ولا يلزم منه وجوب
مع القصور عن التصاب كما لا يلزم وجوب الزكاة مع التسمية خطايا اذا كان احداهما
وان ينبغي خلافه فروع الاول خطاة الايمان ان يكون الماشية مشترك بينهما كالحمل والاشتراف
نصيب شاة باين انصابا او يشترافه او يوجب لهما خطاة اوصاف ان يكون مال واحد
لها من غير ان يذره مشترك مع الآخر في المشرع والميت والحمل والمشي والمطلوع وشرط
آخرون الرأى بالاعتبار الرأى والمري لا غير ولا لذلك عندنا على ما مضى اقلنا كما لا اثر
للخطاة في ايجاب الزكاة مع نقصان التصاب كحل واحد وكذا لا اثر في استحقاق بعض حق الفقراء
لو زاد على التصاب لو كان للثلاثة مائة وعشرون شاة وجب عليه ثلث شاة والمداون للخطاة
اوجبوا شاة واحدة وهو مذهب مالك وقد ائتمنا في تناقض فانه ثبت حكم الخطاة فيما زاد على
التصاب فقبوله اذا كان التصاب لكل واحد منهم اذا خطا تصاب الآخر فنقصت زكاتهم فكذلك
اذا كان لكل واحد منهم اقل من تصاب فاذا خطا خطوه حمل كمال واحد وجبته الزكاة كاجلصة
في الزيادة واستطاعت حق الفقراء ونحن لا اعتبار عندنا بذلك الثالث كما لا اثر للخطاة في الماشية
فكذلك في غيرها والاشتراف في غير الماشية فلو ان احدهما لا افريقيه وبه قال مالك والشافعي اهما معتد
وعنه احمد وريان الرأى لو كان له اربعون شاة فباع بعضها فادته اشهر بطلت الحول
في الزكاة عندنا فلا اشتراف يجب عليه نقصت شاة بعد تمام حوله وعلى شريكه نصف شاة بعد
حوله اعتبارا بالخطاة هذا اذا افترج الاول من غير المؤمنين اما لو فرج منها اثنان فما سقطت
من ثلثي نقصان التصاب الخامس لو كان له اربعون شاة مستغرة وبينه وبين آخر اربعون آخر
وجب على احدهما لستين شاة ولا شيء على صاحب العشرين وقال الشافعي على صاحب الستين ثلث اربع
شاة وعلى صاحب العشرين ربعها اعتبارا بالخطاة وجب عليه شاة ولا شيء على الزكاة وقال

الشيخ في الحديث والحدود التي لا يشك في كونها من الدين الذي لا يملك لأكثر من غيره قال في الشافعي قال
الشيخ في انه المالكين اسما لا من النقصين ورواه ابن ابي عمير ورواه ابن ابي عمير ورواه ابن ابي عمير ورواه ابن ابي عمير
روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يملك احدكم ما لا يملك الله ولا يملك الله ما لا يملك احدكم
الساكنين ولا العرب يد بالاهم ورواه ابن ابي عمير ورواه ابن ابي عمير ورواه ابن ابي عمير ورواه ابن ابي عمير
من كسر القدر وهو من ذلك فانه يملك ما يملك الله ولا يملك الله ما لا يملك احدكم
الساكنين ولا العرب يد بالاهم ورواه ابن ابي عمير ورواه ابن ابي عمير ورواه ابن ابي عمير ورواه ابن ابي عمير
وهو الموطوع على ان لا يملك احدكم ما لا يملك الله ولا يملك الله ما لا يملك احدكم
مسكين ومقول الشافعي اما الفقهاء الذين كانت حلقته وقتي العبد لم يملك له سبيل
ولان اهل الفقه خصوا على ذلك قال يعقوب بن يعقوب لم يملك مسكين اي لا يملك له سبيل ولا يملك له سبيل
ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
مسكين وقد روي هذا القول على اهل البيت عليهم السلام ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
يسال والمالكين اجمعين ورواه ابن ابي عمير ورواه ابن ابي عمير ورواه ابن ابي عمير ورواه ابن ابي عمير
لان كل واحد منهما لا يستحق ويملك الزكاة الا كل واحد منهما لا يملك الزكاة الا كل واحد منهما لا يملك الزكاة
انما اعتقوا حتى صاحب الزكاة لا يملكها من مسكين ولا يملكها من مسكين ولا يملكها من مسكين
الشافعي في هذا القول من مسكين نصيبا في الزكاة او فقهه وجعله في المسكين قوله لا يملك احدكم ما لا يملك الله
ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
من تركه تركا على الدوام ورواه الشافعي ومالك واحمد واحدا واحدا ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
من ملك مسكين ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
الشافعي في هذا القول من مسكين نصيبا في الزكاة او فقهه وجعله في المسكين قوله لا يملك احدكم ما لا يملك الله
رواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
سبعا عشرة عاين في الحديث في ان يملك مسكين نصيبا في الزكاة او فقهه وجعله في المسكين قوله لا يملك احدكم ما لا يملك الله

فان

عليه كان في وجوه وهو من غير ان يعلمها وهو من غير ان يعلمها وهو من غير ان يعلمها وهو من غير ان يعلمها
الدار والمقام فقال له ان كان في دار او في موضع من غير ان يعلمها وهو من غير ان يعلمها وهو من غير ان يعلمها
كثيرا في غير داره ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
كثيرا في غير داره ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
اليوم ليس له كذا في غير داره ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
صداق في غير داره ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
يجب عليه ان يملك في غير داره ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
من سأل ولم يملك في غير داره ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
ما في غير داره ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
من الذهب في غير داره ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
فقد خفف ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
اذا كان في غير داره ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
اعتبارا بالكلية وايضا الفقه الموجب للزكاة غير المانع منها واطلاق الفقه عليها في كل حال
ان كان الاصل عدمه فقد صار الى دليل وقد وجد في الشافعي باختلاف بين صاحب
الحسين يملك ما يملك غيره ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
الدين ما رواه في حكمه من غير ان يعلمها وهو من غير ان يعلمها وهو من غير ان يعلمها وهو من غير ان يعلمها
الشافعي في هذا القول من مسكين نصيبا في الزكاة او فقهه وجعله في المسكين قوله لا يملك احدكم ما لا يملك الله
الزكاة الصالحة لربوبها في غير داره ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
اربعون ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
الدين ما رواه في حكمه من غير ان يعلمها وهو من غير ان يعلمها وهو من غير ان يعلمها وهو من غير ان يعلمها
الاول قد روي عن ابي عبد الله الزكاة الصالحة لربوبها في غير داره ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
ان الدار والمقام ليسا بملك وعن مسكين لبيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول بحال
الزكاة الصالحة لربوبها في غير داره ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
الدين ليس بها مما يملك الزكاة الصالحة لربوبها في غير داره ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
ابن عمر ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس
الصحة لغيره في غير داره ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس ورواه ابو يونس

فان

عمر بن عبد القیس استیضی الله عن عمر بن عبد القیس

3

[illegible]

سورة الاحقاف

1

54

يريد ان يفسر هذا ان قال بقطرون طوع قبل ان يغيب الشمس وقبل واجتاحت قواما للفقوم
 عليه عتف بالسرور والفرح فاذا اجتمع اليك سائرهم فترسلهم على حكمك كالحكماء على الصلوة فثابرت على ما
 من الحوش الاكل ان طريقه على ان يمشي وهو صمد وسوم ذلك غير ان كل على طلب الشيخ
 لا واعتقلا للعدت وفي وقت خضض معه يعقل والعدت ما لا يلازمه في غير تعذر الصيام الا ان يدركه
 والى السير والصلوات في اساس الميزان كل وان سائر اخرا في كل ان يتقدمه العال والحديث الثاني في طريق
 ابن فضال وهو ضعيف ومع ذلك فانه عمل التاويل ولا يلازمه في غير تعذر الصيام الا ان يدركه
 كما يحتمل السراويل الخياصة التي لا يلازمه في غير تعذر الصيام الا ان يدركه
 حبل فان صفوان بن يحيى راى عن رجل عن ابن فضال ومع ذلك فانه يوجب فيه لم يستعمل
 انه لا يكون الاحتياط ومع ذلك يحتمل التاويل المتقدم وفتح الشيخ العارضة في استكمال ما لا يلازمه في غير
 الحج عصفية لا يلازمه وليس كذلك فان قدمت استعمل الاحتياط في الصلوة كما ان عند بعض الفخر
 في التاويل قلت فاذا كان كذلك اجابنا عن التعذر والصلوة وانما انما في تعذر عليه عن العمل في الزمان الذي
 للصوم لم يلازمه عن العمل على الصلوات او ان يضعف لعدم ذلك انما في تعذر عليه في زمن هذه الاوضاع
 التي ذكرها وما يصحفتها

[illegible][illegible][illegible]

الاعمال فمما لا يفرق فيه قائلان هو واجب على ما يقتضيه العقل وهو على ما افترضنا هذا الواجب
للقضاء اعلمنا وهو شرط الان وجوب الصوم مع وجوب القضاء انما ساقنا مع وجوب القضاء
جدلي لا لاثباته بل لاثباته سبب الوجوب فيها ولو وجد الواجب بانعائه ان الواجب خلافه
في شرائط القضاء في مسدود فيشروط في وجوب القضاء القوات حاله
اليوم فيلو ذات الصبي الذي لم يبلغ شهر رمضان لم يجب عليه القضاء حاله اليوم سواء كان عمره او
بكره وهو قول كل من يحفظه العلم لان الصبي لا يثبت له الخطأ وقت الامام المنعوم وبما يروى
في شرطه وهو العقل فلا يثبت له الخطأ بل لا يلزم عليه خلافه الا انما في ذاته لا يقتضيه
لان ان كان اوقته وهو مطلق على صامه ولم يعمد الى ان يفرق بين صبي قد اصابه فلم يملك القضاء اكل الخبز
على تلافح الشرايع مع مسدود لا يقتضيه اليوم الذي يبلغه سواء صام ام لم يصم لان ما يبلغ الفجر
فيحظره به في الاوصاف والثاقف هو ان احد الامم لا يجب قضاء الواجب اذا كان منقطعاً ولو انما في وجوبه
فيكون صائفاً في هذا من النعمان من اهل التكليف في ايام النعمان ومع ذلك اليوم لا يصح صومه فيحظر
تكليف الصوم حاله اليوم وجوباً وانما القضاء اسقطاً لا يرفع وجوب الاداء ويجوز صومه في ذلك
لا يجب عليه ان يصوم بقية اليوم وعنده عليه صومه لاختطافه وقتاً في سفره وجوباً ان كان يومه
تتمثل اليوم ما يجب عليه كالمقبل اذا عدل الصوم بالاعتقاد في بعضه فلا يرفع صومه كاملاً

وأما الضاعفة أو الضاعفة وعليه
شهرين متتابعين ثم مات تصدق عنه عز شهور وعشرون يومه ثم شرفه وهو وإنه الوشا عن ابنه
الحسن الرضا ع والجمعة بقول أدامات الرجل وعنه صيام شهرين متتابعين من كل فطره
أن تصدق عن الشهر الأول بمغفرات ألف وطرقة لها من ثياب وهو ضعيف عند العلماء عنه ما
حسن لما في الصحيح عن النبي الأوسع لو جع لي صوم شهرين متتابعين على البكر فلكم
فما كذا وقالوا لا ينبغي جوع صيام الشهرين معاً أو الجوع على الفجر في كل واحد فافترى هذا من مشاي
الفرقة بعد النبي الذي جوع شهرين متتابعين أو تصدق عن كل مائة من أهل البيت أو يعقوب عن أبيه
لأنه أيضاً لا صوم وجب عليه إلا تصدق على ألفي درهم الصدقة عن النبي ليست واجباً والخبر منقطع
النفق في القامع مقامه العاشق قال عنه الحكم المصنف الرواية ذلك أن ما فوقها في يوم الجمعة
أو غيرها من كل يوم الجوع الضاعفة أو الضاعفة إلا ما ذكرت من صومها وإحدى فأنجب على ما في الضاعفة
أو الضاعفة عما في فضل صومها وإن كان لا ينبغي ذلك ولو جوع ما لا يشع به الله وهو في كل يوم من يومه وأما
الصوم والضاعفة عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
شكوكاً فوصف أن أفقره عنها وأهل بيته من صومها قلت لأما مات فم قال لا نفق في غيرها فإن الله جعل
عليها فقلت فإذا استثنى أن أفقره عنها

أو بدأ على الخاتم على ما شاء بعض الناس ثابت مات لما قرأ من ذلك من القرآن وجبنا
 بعضه على ما علم وما في غيره ولم يكن من القرآن شيء وجبنا بعضه على غيره من القرآن ما علمنا
 لأن سرقة فدية من حق الاستبراء في حق الزمان فكأن من قرأ القرآن ولو لم يقرأه في حق الزمان
 احتياطي التلبس وأجمع عليه ما لم يتصور من حله من الوعد بالقرآن في حق الزمان فوجبت
 قال بعض من أدان الله ما جاز في رمضان فأتى بعضه على ما لم يقرأه في رمضان فوجبت
 وجبنا من قرأ القرآن في حق الزمان فوجبت ما لم يقرأه في حق الزمان فوجبت ما لم يقرأه في حق الزمان
 فوجبت ما لم يقرأه في حق الزمان فوجبت ما لم يقرأه في حق الزمان فوجبت ما لم يقرأه في حق الزمان

شهر رمضان من بعضه قال اول الناس به
والن كان اول الناس به امره قال لا
البلد في الصحيح عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن ولا كنت الا في
في جليل مات وعنه ثمانية من شهر رمضان عشر ايام وله ولدان اثنان ولدان له من ابنته
جميعا خمسة ايام اهلوا ليلتين وخمس ايام الاخر فوقع عن بعضه اكر وليه عشره وكان
قال ابن ابويه رحمه هذا التوقيع على من وقعوا في الحرام فاحط به في علمه في حلاله
قال ابن ابويه رحمه هذا التوقيع على من وقعوا في حلاله فاحط به في علمه في حلاله
الذي فلا يشترط في الوضوء الا ما حصل عليه الاتفاق وهو حصة الفضة المولودة الا في الفروع
التي لو لم يكن في ذلك الا ما حصل عليه الاتفاق وهو حصة الفضة المولودة الا في الفروع
الصدقة او لان لم يكن له ما يصام عنه فلو لم يزل على السراية وما لم يرم عن ابن عبد الله وقال
ثم روي عن عتوت وكان له مال صدقة فان لم يكن له مال صدقة فله وفي رواية ابن ابويه رحمه
فان لم يكن له مال صدقة فله وفي رواية ابن ابويه رحمه فله وفي رواية ابن ابويه رحمه
ابان مائة رضة روي عن محمد بن الحسن الصدقة وهي ما عطي في الفروع الا في الفروع
لا في الفروع عليه الصدقة الا في الفروع الا في الفروع الا في الفروع الا في الفروع
او يقيم بعض فبقطع عن اخيرين واحدا ابو جعفر بن ابويه رحمه وقال ان زاد في حقه
ان افترقا كره في الوجه وان افترقا كره في الوجه وان افترقا كره في الوجه

[illegible]

وأيضا ما رواه الشيخ في الصحيح عن عثمان بن الحكم
شهر رمضان فقال ان كان وقع عليها قبل صلوة
بعد العصر صام ذلك اليوم واطعم عشرة مما كان
يريد العمل به ان وقع في يوم الجمعة صام شهر رمضان قال ان كان في يوم
الزوال فلا شيء عليه الا يوم كان يوم كان انما هو من الزوال فان عليه ان يصوم على عشرة ما كان
هنا هو السهو ومن علان في المعنى عليه من كرههم وقال بعض فقهاء انما عليه ان يصوم على عشرة ما كان
عليه من الزوال ان الله من وجوب العتق ولو كرهه غير انما يتلوا هذه الكفارة اخف من غيرها
فاقتصر على اخف عقوب من غيرها وقدره واخف عن ذرعه عن ان يجوعه ان عليه ان يصوم على عشرة ما كان
رمضان وقد سقت الرواية في طريقها من فضائل وهو ضعيف والاشيخ عن ابن ابي عمير ان اشد الناس
تقوا على الله واكثرها توجيبا عليه من الكفارة ذلك نداء في العتق وقد رواه الشيخ ايضا عن ابن ابي عمير
عن ابن عباس عدا له في يوم الجمعة قال ان اشد الناس تقوا على الله اشد الناس تقوا على الله
هذا هو لامر القاب وان افطر الزوال وتزوم الكفارة وامر كذلك من افطر رمضان لا بد له من كفارة

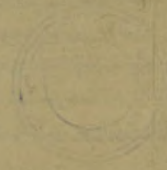
في شهر رمضان

عياض وانفس من مالک

الحبر والخروج من الخائف وشأ بهت الاداء عن جرائه انهم يشعرون مع ولا يجمع وقد سقطت القطر
للزجاج احتياج بالبحر فلا يسهل ان لا يكون للبحر اذا ثبتت فظاهره بالزجاج هو ان لا يجمع ولا يجمع ولا يجمع
الزجاج والذئبق هو الان لا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع
تجميعه وهو خطا لما في من لا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع
من الامور المطلوبة من ان لا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع ولا يجمع

الذي يجيء في القصر فلما تقدم من الملة ويؤيد صارا به
 فبعد مرض في شهر رمضان فلما ابرأ الداء كيف يصنع بقضاء الصوم قال اذا رجع فليصم
 ولاكم القضاء في شهر المحرم وفيه خبر ان عليا وناويه قال سعيد بن المسيب قال ان
 واحدا واحدا خلف الروايين وفي الثانية انه مكره وروى عن علي عليه السلام انه يهرى الحسن
 البصري انما يتويع القضاء ويعلم انكره يستأمن من اطلاق قوله في ما لا يفعله من ايام اخر واراد
 الجمهور ان كان سبب قضاء رمضان في العشرين من رمضان انما صام اياه الشيخ في الصحيح
 عن الحمالي قال قلت لابي عبد الله ع ارايت ان يتحل علي من صوم شهر رمضان في ذي الحجة
 واقطعه قال افضه وفي رواية قال لم وعز علي بن الرضا بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله
 ع قضاء شهر رمضان في ذي الحجة واقطعه قال افضه في ذي الحجة واقطعه ان شئت ولا اراهم

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

